مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

اثر استخدام معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في ادارة المخاطر على الربحية (مع نوعية القروض كمتغير داعم)

"دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية من منظور محاسبي "

د. نبيل امجيحيد الشريف العريبي [1] ، د.عماد عبدالله فضل الله البرغثي [2]

1-استاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا، *EmaiI: nabilalaribe@gmail.com*

2- استاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا، *EmaiI: em.1980.e@gmail.com*

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية الليبية وقياس اثر استخدامه على الربحية، والتعرف على اثر نوعية القروض كمتغير داعم على معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية الليبية، فقد قام الباحثان باستخدام نموذج تحليل الانحدار الداعم، ولدراسة هده المشكلة تم اتباع المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة. وتم تحديد مجتمع الدراسة في المصارف التجارية، واقتصرت هذه الدارسة على تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية للمصارف التجارية ذات الملكية العامة وهي (مصرف التجاري الوطني ومصرف الوحدة ومصرف الصحاري ومصرف الجمهورية) بالإضافة إلى مصرف التجارة والتنمية وذلك عن الفترة من (2000-2018)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود ارتباط بين معدل العائد على راس مال المعدل بالخطر والربحية في جميع المصارف الليبية محل الدراسة، و من اهم توصياتها يجب زيادة الاهتمام بإدارة الخصوم وذلك بالتركيز ودراسة عناصر المديونية وبالأخص الودائع التي تعتبر المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية لكي تستطيع المصارف من تحديد النسبة التي يمكن استخدامها في التوظيف بما يجنبها مخاطر العسر المالي. .

الكلمات المفتاحية

معدل العائد المعدل بالخطر، الربحية، نوعية القروض)

The effect of using the risk-adjusted rate of return on capital in risk management on profitability (with loan quality as a supporting variable)

"An applied study on Libyan commercial banks from an accounting perspective"

[1]Dr. Nabeel A. Salih

[2]Dr. Emad A. Fadlallah

1-Assistant Professor MA Accounting Faculty of Economics - University of Benghazi. *EmaiI: nabilalaribe@gmail.com*

2-Assistant Professor MA Accounting Faculty of Economics - University of Benghazi. *EmaiI: em.1980.e@gmail.com*

Abstract

I aimed This study aimed to identify the rate of return on risk-adjusted capital in Libyan commercial banks and measure the impact of its use on profitability, and to identify the effect of the quality of loans as a supporting variable on the rate of return on risk-adjusted capital in Libyan commercial banks. The researchers used a supportive regression analysis model. To study this problem, the descriptive analytical approach was followed in analyzing the study data. The study population was identified in commercial banks, and this study was limited to analyzing the financial data obtained from the financial statements of publicly owned commercial banks, which are(National Commercial Bank, Al-Wahda Bank, Sahara Bank, and Al-Jumhuriya Bank)In addition to the Trade and Development Bank for the period from(2000-2018)One of the most important findings of this study is the existence of a correlation between the rate of return on risk-adjusted capital and profitability in all the Libyan banks under study, as was one of its most important recommendations. Increased attention must be paid to managing liabilities by focusing and studying the elements of debt, especially deposits, which are considered the main source of commercial banks' funds, so that banks can determine the percentage that can be used for employment in order to avoid the risks of financial distress ..

Keywords

Risk-adjusted rate of return, profitability, loan quality

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

1–مقدمة

خلال السنوات الأخيرة حققت الصناعة المصرفية إنجاز هام على الجانب المحلي والعالمي حيث استطاعت أن تقوم بدور فعال ومميز في خدمة الاقتصاد، كما ان المصارف تعد من المنشآت المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي(صيام وخربوش، 2002)، حيث انها لعبت ولا تزال تلعب دوراً ريادياً واستراتيجياً في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية والنقدية وعليه فإنها تسهم بشكل جوهري في تطور الدول اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً(حسني و الدوري، 2000).وتمتاز المصارف التجارية بطبيعة اقتصادية مما استوجب الامر المحافظة على سلامة مركزها المالي والتنسيق اليومي بين مواردها واستخداماتها بما يحقق خدمة العملاء، وكذلك توفير السيولة المطلوبة لهم ايضا تلبية طلبات العملاء من الإقراض والاستثمار، حيث ان إدارات المصارف تحتاج إلى مجموعة من العوامل التي قد تساعدها في تطوير ادائها وذلك للوصول الى معدلات مرتفعة فيما يتعلق بمعدل العائد على حقوق الملكية (عبدالحميد، 1991).

2–الدراسات السابقة

يوجد العديد من أدبيات الدراسة التي ترتبط بموضوع معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. فقد اشارت دراسة العامري والامام (2012)الى ان مقياس العائد على راس المال المعدل بالخطر RAROC يعتبر من الادوات المالية الجديدة التي ساعد على خلقها التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية حيث هدفت هذه الدراسة إلى استخدام مقاييس تربط بين الربحية والمخاطرة وهو ما يحققه مقياس RAROC (عائد رأس المال المعدل بالمخاطر) وقد توصلت الدراسة الى ان المصارف العراقية لا تستخدم الادوات المالية الحديثة المبتكرة والمستخدمة من قبل الكثير من المؤسسات المالية والمصرفية العالمية لتقليل المخاطر وزيادة العوائد كذلك وضحت ان عائد رأس المال المعدل بالمخاطر يقيس المخاطر المحيطة بالمصرف إضافة إلى مقدار رأس المال الضروري لحماية المصرف من الخسائر غير المتوقعة والتي قد تتسبب بالأزمات المالية، بينما دراسة عبدالحي (2014)،فقد هدفت الى إمكانية استخدام بعض تقنيات الهندسة المالية المطبقة في المصارف التقليدية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. وإن التقنيات التي تم اختيارها في هذا الإطار تتمثل في تقنية القيمة المعرضة للخطر، والعائد على راس المال المعدل بالخطر، واختبارات الضغط، بالإضافة إلى مؤشر الاستقرار والسلامة المالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن التقنيات المستخدمة في المصارف التقليدية سابقة الذكر، تحتاج إلى إجراء العديد من التعديلات الجوهرية والشكلية عليها لتتناسب مع طبيعة العمل المالي والمصرفي الإسلامي، وقد تم تقديم آلية تفصيلية لكيفية تطبيق هذه التقنيات المعدلة على بيانات مالية فعلية لمصارف إسلامية، وبما يتناسب مع خصائص وطبيعة كل تقنية، كما تم اقتراح وهندسة نموذج كمي لقياس حجم المخاطر القصوى التي يمكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية في ظل أوضاع كارثية معقولة الحدوث بالاستناد الى معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB1 وبالتالي تبين أنه بالإمكان هندسة وبناء نماذج كمية بالاستناد إلى محددات الهندسة المالية لإدارة المخاطر في المصارف الاسلامية.، اما دراسة خليل(2019)هدفت الى تحديد اثر استخدام ادوات الهندسة المالية في ادارة المخاطر المصرفية وقد تضمنت الدراسة ثلاث ادوات من الهندسة المالية وهي مقياس العائد على راس المال المعدل بالخطر و مقياس الاستقرار والسلامة المالية و القيمة المعرضة للخطر كما هدفت الدراسة الى تحديد الى أي مدى تختلف ادوات الهندسة المالية باختلاف الفترة الزمنية للدراسة وقد توصلت الدراسة الى ان ادوات الهندسة المالية تؤثر تأثير كبيرا على ادارة المخاطر كذلك اظهرت الدراسة ان هناك اختلافا بين ادوات الهندسة المالية (مقياس العائد على راس المال المعدل بالخطر و مقياس الاستقرار والسلامة المالية)

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

وذلك باختلاف الفترة الزمنية قبل وبعد الازمة المالية العالمية بينما اظهرت الدراسة انه لا يوجد اختلاف للقيمة المعرضة للخطر قبل وبعد الازمة المالية العالمية.

بينما دراسة Manurung et.al (2020) هدفت الى معرفة تأثير العوامل الداخلية والخارجية للمصارف على الربحية مع ادخال الحجم كمتغير وسيط وقد تم استخدام النسبة المالية والعائد على راس المال المعدل بالخطر RAROC وقد توصلت الدراسة الى ان العوامل هامش الفائدة والقروض المتعثرة والاصول كعوامل داخلية اثرت وبشكل كبير على اداء المصرف من خلال العائد على راس المال المعدل بالخطر RAROC كذلك العوامل سعر الاحتياطي الفيدرالي والسياسة الحكومية خلال الفترة من 2009 الى 2014 كعوامل خارجية اثرت بشكل كبير على اداء المصرف من خلال العائد على راس المال المعدل بالخطر RAROC.

3–مشكلة الدراسة

يوصف مديري المصارف قديما بأنهم يجمعون الودائع بأسعار فائدة منخفضة وانهم يعيدون إقراضها بأسعار فائدة ثابتة مرتفعة مما يجعل الربح يحقق بشكل ثابت، ولكن بسبب إلغاء أسقف الفائدة والتقدم التقني وعولمة أسواق المال والمنافسة المتزايدة من المؤسسات غير المصرفية قد غير البيئة التي يجب أن يعمل في إطارها مديري المصارف بشكل كبير ومفاجئ ، فالمصارف اليوم تواجه بيئة ذات مخاطر أعلى بكثير من السابق(نوري وسعيد، 2017)، ايضا موضوع المخاطر المالية شغل بال المصرفين وقد استحوذا على جل اهتمامهم خصوصا على المستوى العالمي منذ السنوات القليلة الماضية ومن خلال توالي الأزمات المالية والمصرفية بداية من الأزمة المالية في دولة المكسيك التي كانت في أغسطس عام 1994م ومروراً بالأزمة المالية في دولة اليابان التي كانت في نوفمبر عام 1997م وقد سببت هذه الازمة في انهيار أكبر ثلاثة مصارف في اليابان. وكذلك الأزمات المالية التي وقعت في البرازيل وروسيا وتركيا...إلخ ومؤخراً في الأرجنتين(برايان كويل،2006)، حيث ان هذه الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اثارت اهتمام المسؤولين المصرفين ليس في الدول التي حدثت فيها تلك الأزمات بل تعدى الامر ليصل الى بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي، هذا بالإضافة إلى اهتمام مسؤولي الدول العشر الكبرى، وذلك باعتبار أن تلك المؤسسات والدول العشر الكبرى (Group of ten)، هي التي تشكلت منها لجنة بازل، وقد اتضح أن أهم الأسباب للأزمات المالية هو تزايد المخاطر المصرفية التي تواجه المصارف (ابوكمال،2007).

وحيث أن المصارف التجارية تعمل على تحقيق أعلى عائد ممكن وذلك من خلال القيام بمهامها وفي وجود المخاطر المصرفية، وعلية فان المصارف لابد ان تقوم بقياس هذه المخاطر وتحديدها وتقليلها قدر الإمكان من أجل تحقيق معدل العائد المقبول والعمل على الموازنة بين العائد والمخاطر(ممدوح ،2005).

ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل استخدام معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في ادارة المخاطر يؤثر على الربحية في المصارف التجارية الليبية؟

4–أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:–

– التعرف على معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية الليبية.

– تفسير سلوك معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر، وما له من أثر على ربحية المصارف التجارية الليبية، مما يمكن تلك المصارف من إدارة أموالها بصورة أفضل، تعتمد على تقديرات رقمية محددة بمعاملات ثقة معينة، مما يرفع من كفاءة إدارة ربحية المصارف.

– الخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي.

5–أهمية الدراسة

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة وذلك للأسباب الآتية :-

– قلة الأبحاث في مجال دراسة الاساليب الكمية لمعدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية على حد علم الباحثان، وتوجيه اهتمام الباحثين للقيام بالأبحاث والدراسات في ذات المجال .

– إن المصارف التجارية بحاجة إلى التعرف على معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر الذي يساعدها في تطوير أدائها بأسلوب يمكنها من تقديم خدماتها بكفاءة وفاعلية، والرفع من كفاءة إدارة ربحية المصارف التجارية.

– تلبية حاجة العديد من فئات المجتمع إلى التعرف على معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية واثرها على الربحية، كون الربحية دليلا على كفاءة إدارة المصرف ومؤشرا إيجابيا للعملاء، وموضع ثقة للجهات الرسمية.

6–فرضيات الدراسة

بناء على ما ورد في مقدمة الدراسة والسؤال الرئيس المطروح في مشكلة الدراسة فإنه يمكن صياغة الفرضيات الآتية .

الفرضية الاولى: "يؤثر استخدام معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف الليبية تأثيرا جوهريا سالبا على الربحية".

الفرضية الثانية: "لا يوجد أثر للمتغير الداعم (نوعية القروض) لدعم اثر معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر على الربحية".

الفرضية الثالثة: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لمعدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية الليبية والربحية تعزى متغير المصارف (الوحدة، الصحاري، الجمهورية، التجاري الوطني والتجارة والتنمية)".

7–منهجية الدراسة

أ–منهج البحث العلمي المستخدم في الدراسة :نظراً لكون الدراسة تبحث في طبيعة العلاقة بين عدة متغيرات فسوف يتم إتباع المنهج التحليلي الوصفي في تحليل بيانات الدراسة . وقد اتبعت الدراسة هذا المنهج من خلال إتباع الخطوات التالية :

- مراجعة أدبيات الدراسة للتعرف على معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية بصفة عامة.
- تكوين الإطار النظري للدراسة (Theoretical Framework) من خلال الاعتماد على أدبياتها لتحديد المتغيرات المختلفة التي يحتمل ان توثر سلبيا على ربحية المصارف التجارية بصفة عامة .
- دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئية المحلية التي تعمل في ظلها المصارف التجارية الليبية للتعرف على المتغيرات المختلفة التي يحتمل ان توثر سلبيا على ربحية المصارف التجارية في ليبيا بصورة خاصة، أي بمعنى أخر صياغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية).
- استخدام المصادر المتاحة مثل القوائم المالية كوسيلة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، وتصنيفها وتبويبها وتحليلها وصياغة النتائج (الاستنتاجات العملية) .

ب– مجتمع الدراسة وعينتها: يتكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ذات الملكية العامة وذات الملكية الخاصة وهى كما يلي:-

" مصرف الوحدة، و مصرف الصحاري، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني، والمصارف المملوكة للقطاع الخاص(مصرف التجارة والتنمية، ومصرف الأمان، ومصرف الإجماع العربي، ومصرف الوفاء، و مصرف السرايا، ومصرف المتوسط، والمصرف المتحد، ومصرف التجاري العربي ومصرف الواحة هذا مملوك لمصرف الساحل والصحراء)

ونظرا لصعوبة تبني أسلوب المسح الشامل لكل مفردات المجتمع، فقد اقتصرت عينة الدراسة على مصرف الوحدة، ومصرف

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

الصحاري، ومصرف الجمهورية، ومصرف التجاري الوطني لتميزهما بالانتشار الجغرافي. بالإضافة إلى مصرف التجارة والتنمية ذي الملكية الخاصة لتميز نشاطه. وقد تم استبعاد المصارف التجارية الأخرى لصعوبة الحصول علي البيانات المالية التي تستخدم في احتساب متغيرات الدراسة .

ج– وسائل جمع البيانات

تم جمع البيانات من المصادر المتاحة مثل القوائم المالية لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية (مجتمع الدراسة) ،كذلك التقارير المالية السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة من (2000م-2018م).

د– معالجة البيانات وتحليلها: سوف يتم معالجة البيانات باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط، في اختبار فرضيات الدراسة.

هـ–حدود ونطاق الدراسة: اقتصرت هذه الدارسة على تحليل البيانات المالية المتحصل عليها من القوائم المالية للمصارف التجارية ذات الملكية العامة بالإضافة إلى مصرف التجارة والتنمية وذلك عن الفترة من (2000-2018)، وذلك لغرض معرفة اثر استخدام معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر في المصارف التجارية الليبية على الربحية .

8–متغيرات الدراسة :–

على ضوء ما توصلت إلية الدراسات السابقة، يرى الباحثان انه يمكن وضع تصنيف للمتغيرات المستقلة والداعمة والتي يمكن ان تؤثر على المتغير التابع (الربحية) بصورة عامة، وكذلك تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

1.8 المتغير التابع : ويتمثل هذا المتغير في ربحية المصارف التجارية المقاسة بمعدل العائد على الاستثمار، حيث تمثل هذه النسبة مدى نجاح المصرف التجاري في توظيف أمواله .

2.8 المتغير المستقل :معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق العائد الصافي المعدل بالخطر الى راس المال الاقتصادي حيث يتم حساب العائد الصافي المعدل بالخطر عن طريق المعادلة التالية

الايرادات + منافع راس المال الاقتصادي – التكاليف — النفقات الاخرى (المصروفات الادارية) – الخسائر المتوقعة

اما راس المال الاقتصادي يمثل كمية رأس المال الذي يجب على المؤسسة أن تمتلكه، وباختصار يمكن القول بأن رأس المال الاقتصادي هو رأس المال الواجب الاحتفاظ به لمقابلة الخسائر غير المتوقعة التي تتعرض لها المؤسسة.

3.8 المتغير الداعم: المتغيرات الداعمة هي متغيرات ليس لها علاقة بموضوع الدراسة ولكنها تؤثر على المتغير التابع موضوع الدراسة لذلك قام الباحثان بوضع هذه المتغيرات في الدراسة لكي يتم استخراج نتائج دون تحيز للمتغيرات الدراسة وقد قام الباحثان وفقا للدراسات السابقة المتعلقة بالمتغير التابع باختيار متغير من وجهة نظر الباحثان انه اكثر المتغيرات تأثيرا على المتغير التابع وهو: نوعية القروض مقاسا بمخصص الديون المشكوك فيها الى اجمالي القروض

9.الاطار النظري للدراسة

1.9 ربحية المصارف التجارية

مؤسسات الأعمال والتي من ضمنها المصارف التجارية دائما تسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن للملاك، حيث يشير وبتشك وآخرون(نقلا عن هندي،2011). بأن الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي هو ان يحقق ملاك المصرف لأرباح مجزية، ويبررون هذا الامر بأن التشريعات في كافة الدول لا تسمح بإنشاء مصرف جديد، إلا إذا ظهرت دلائل تشير إلى وجود فرصة جيدة لتحقيق عائد ملائم للملاك يضمن بقائهم على استثماراتهم فيه، حيث ان انخفاض العائد على حقوق الملكية سوف يترك أثرا عكسياً على القيمة السوقية للسهم معلناً عن احتمال تعرض المصرف للتصفية أو ربما الإفلاس، ويعتبر حجم الأرباح التي تحققها المؤسسات من المعايير الأساسية التي يهتم بها مستخدمو القوائم

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

المالية وكذلك المحللون الماليون للحكم على مدى كفاءة الإدارة ، حيث انها تمكنهم من تقييم أدائها في الماضي وايضا تمكنهم كذلك من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، والتي بدورها تؤثر على أسعار الأسهم(Lumby & Jones, 2011).

2.9 أهمية الربحية في المصارف التجارية:–

تتضح أهمية الربح من خلال الاستخدام الواسع لمفهوم الربح في العديد من المواقف في الحياة العملية، حيث إن الربح يستخدم في التقارير العامة كمؤشر لنجاح عمليات المؤسسة، كذلك يستخدم الربح كمقياس أساسي عند تقدير توزيعات الأرباح، ايضا يعتبر الربح هو الأساس في تحديد ضريبة الدخل، كذلك فإن هيئات الرقابة في الدولة تأخذ الربح كمعيار أساسي لتقدير مدى عدالة ومعقولية الأسعار التي تحددها مؤسسات الأعمال لمنتجاتها أو خدماتها، و الأرباح تعتبر مهمة جدا ليس فقط بسبب المعلومات التي تقوم بتوفيرها بخصوص ازدهار ونمو الاقتصاد في سنة معينة، ولكن بسبب أن الأرباح تعتبر هي المحدد الرئيس للنمو والتوظيف على المدى المتوسط(سعيد و سعيد، 2016)، ايضا يمكن إبراز أهمية الربحية في المصارف التجارية، من خلال الهدف الرئيس للمصارف التجارية، المتعلق بتعظيم الربحية في الأجل الطويل وذلك في إطار القيود التي تواجهها المصارف، كما ان ربحية المصارف التجارية تعتبر مهمة لجميع الفئات الاقتصادية في الدولة، فمساهمو المصارف يهتمون بالربحية بسبب أنها تمثل العائد على رأسمالهم المستثمر، أما مودعو المصارف فإنهم يستفيدون من الربحية لأنها تؤدي نظام مصرفي قوي وسليم عن طريق الأرباح المحتجزة المقيدة وغير المقيدة، والتي تزيد من ضمان ودائعهم، كذلك الذين يقترضون من المصارف ينتفعون من أرباح المصارف بسبب توسع إمكانيات المصارف الإقراضية، وايضا الفئات التي ليس لها علاقة مباشرة مع المصارف قد تتحصل على فائدة بشكل غير مباشر من الأرباح في القطاع المصرفي، حيث إن هذه الأرباح تؤدي إلى تثبيت سلامة القطاع المصرفي وضمان الودائع وتوفير التسليف والائتمان اللازمين لدفع حركة الاقتصاد المحلي، بمعنى أن للربحية أهمية كبرى بالنسبة للمصارف، حيث تمكنها من تأدية خدماتها بشكل أفضل(Lumby & Jones 2011).

3.9 معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر

يعتبر معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر من الادوات الحديثة التي تهتم بقياس المخاطر التشغيلية بالاعتماد على حساب معدل الصافي المعدل بالخطر، وراس المال الاقتصادي الذي تحتفظ به المصارف لمقابلة المخاطر الرئيسة المترتبة على أعمال المصرف والمتمثلة بكل من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل. (خليل، 2019). فالعائد على راس المال المعدل بالخطر هو جزء من مقاييس الاداء المعدل بالخطر الا انها تم تطويرها من قبل مصرف بانكرز ترست في اواخر السبعينات من القرن الماضي، وقد واجه هذا المصرف مجموعة من المشاكل المتعلقة بتقييم العملات التجارية والتي كانت تمتاز بمجموعة مختلفة من المخاطر،(Gerhard ،2002)،

إن العائد على رأس المال المعدل بالخطر يستخدم ويحتل أهمية عالية في قياس الأداء المعدل بالخطر وذلك من أجل تحديد مقدار مساهمة كل صفقة، أو عملية في المخاطر الإجمالية التي يتعرض لها المصرف، ومن أجل تحديد رأس المال المطلوب للمصرف ككل وإن استخدام العائد على رأس المال المعدل بالخطر لأغراض إدارة المخاطر يعتمد على حساب العائد المعدل بالخطر وقسمته على رأس المال الاقتصادي، (Saha .et al, 2016).

4.9 نوعية القروض

للقروض المصرفية دور كبير في تمويل نشاط أي مؤسسة وتتحصل هذه المؤسسة على عوائد حيث إنها تقوم بتحويل الأرصدة العاطلة إلى أرصدة عاملة، والقروض التي يمنحها المصرف التجاري للعميل تقدم على شكل أموال قانونية أو اعتمادات مستنديه لتمويل

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

عمليات خارجية أو فتح حسابات دائنة للعملاء وفي مقابل ذلك يتحصل المصرف التجاري على سعر فائدة يكون مرتبط بمدة القرض وقيمته(بن عبدالحليم، 2012).

وأشار عيسى(2010) للقروض المصرفية بأنها هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر مصرفية، ووضح عبدالله (2014) بأن القروض المصرفية هي عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء المصرف وذلك بموجب اتفاق بين المصرف والمقترض، والذي يتم بموجبه قيام المصرف بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاته

10. الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة :

بعد تجميع متغيرات الدراسة من القوائم المالية والتقارير السنوية المنشورة عن مصرف ليبيا المركزي، ثم استخدام الأساليب الإحصائية الآلية:-

1.10 نموذج الدراسة المستخدم:

يعتمد النموذج المستخدم في هذه الدراسة على الانحدار الخطي البسيط، و هذا النموذج يعتبر من الأساليب الإحصائية المتقدمة، والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج الدراسة وذلك عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين الظواهر موضوع الدراسة. وقد تم وضع بعض التعديلات في كيفية قياس بعض المتغيرات التفسيرية (المستقلة) والمتغير التابع وذلك بسبب القيود التي تفرضها نوعية البيانات المتحصل عليها، لقياس أثر المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع باستخدام المقاييس المبينة في الجدول أدناه:

الجدول (1)

متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

م	المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	البيانات
1	معدل العائد على حقوق الملكية (الربحية)	y	تابع	القوائم المالية والتقارير السنوية
2	معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر	x	مستقل	
3	نوعية القروض	w	تحكم	

المصدر: *تصميم الباحثان*

ومن ثم تطبيق معادلة الانحدار الخطي البسيط للوصول إلى مدى الارتباط وأهميته بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك باستخدام مصفوفة الارتباط، وحساب قيمة معادلة الانحدار التالية:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + \varepsilon$$

حيث أن:

y:يمثل المتغير التابع للدراسة كما هو مبين في الجدول أعلاه،

x,: تمثل المتغير التفسيري (المستقل) للدراسة كما هي مبين في الجدول أعلاه،

β_0 : قيمة ثابت،

β_1,: معاملات الانحدار الخطي،

ε: الخطأ العشوائي.

2.10 اعتدالية توزيع البيانات الدراسة:

قبل الدخول في التحليلات الاحصائية يجب اختبار طبيعة البيانات هل هي تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات المعلمية هي الأنسب في الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن الاختبارات اللامعلمية ستكون هي الأنسب. ويمكن معرفة نوع التوزيع باستخدام اختبار شابيرو- ويلكس (Shapiro-Walk's)، أو رسمة (Normal Q-Q plot)، لكل قيمة مشاهدة لها قيمة ترافقها متوقعة من التوزيع الطبيعي، فإذا كانت العينة مسحوبة من التوزيع الطبيعي فإن قيم

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

العينة سوف تقع على الخط المستقيم أو أعلى بقليل أو أسفل بقليل من هذا الخط.

– **اختبار شابيرو– ويلكس (Shapiro–Walk's)**:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، تم استخدام اختبار شابيرو– ويلكس (Shapiro–Walk's) لكل متغير من متغيرات الدراسة على حدة (عندما يكون حجم البيانات أقل من 100 مفردة)، وذلك لتبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة طبيعيا كما هي موضحة في جدول (2)، حيث أن الدلالة الإحصائية لجميع المتغيرات أكبر من مستوي دلالة $\alpha = 0.05$ ، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وعليه فانه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية أو البارومتري (Parametric).

جدول (2)

اختبار اعتدالية البيانات

ر.م	المتغيرات الدراسة	قيمة الاختبار (شابيرو- ويلكس)	العدد	الدلالة الإحصائية
1	x	.981	95	.250
2	w	.933	95	.278

–رسمة (Normal Q-Q plot):

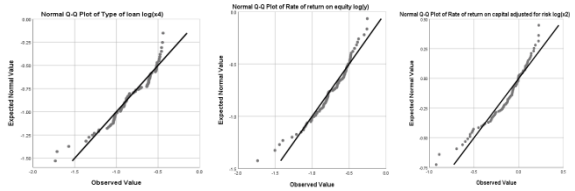

شكل (1) رسمة (Normal Q-Q plot) لمتغيرات الدراسة

يتضح من خلال الشكل (1) أن جميع المشاهدات لمتغيرات الدراسة تقع على الخط المستقيم (الخط النظري للتوزيع الطبيعي) أو أسفل بقليل أو أعلى بقليل من هذا الخط، وعليه فانه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية أو البارومتري (Parametric).

3.10 اختبار الازدواج الخطي (Multicollinearity):

ان مشكلة الازدواج الخطي تحدث عندما يكون أحد المتغيرات المستقلة عبارة عن مركب من المتغيرات الأخرى أو عندما تكون المتغيرات المستقلة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا، وفى ظل هذه الحالة تبدأ المتغيرات بإلغاء بعضها البعض مما يؤدي إلى انخفاض في القوة التنبؤية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، لذلك عند إجراء تحليل الانحدار لا ينبغي وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة، وعليه سيتم استخدام اختبارين شائعين للكشف عن الازدواج الخطي في هذه الدراسة وهما تحليل مصفوفة الارتباط ، وتحليل التضخم والتباين.

–الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام تحليل مصفوفة الارتباط لجميع المتغيرات المستقلة، حيث يشير معامل الارتباط ±0.50 وما فوق إلى وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة وبالنظر الى جدول (3) نجد ان نتائج مصفوفة الارتباطات تشير الى عدم وجود ازدواج خطي للمتغيرات المستقلة حيث ان اعلى نسبة ارتباط بلغت 24.8٪ (0.248) بين نوعية القروض وتكلفة الودائع.

جدول (3)

مصفوفة الارتباطات لمتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	x	w
x	1	
w	-.067	1

* دال عند مستوى دلالة 0.05= α

– تم الكشف عن الازدواج الخطي باستخدام اختبار عامل التضخم والتفاوت (Variance inflation factor)، حيث يشير VIF أكبر من 10 وقيمة التسامح (Tolerance) أكبر من 0.90 على وجود الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة.

جدول (4)

اختبار عامل التضخم والتفاوت لمتغيرات الدراسة

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

التابع / المستقلة	معدل العائد على حقوق الملكية	
	VIF	Tolerance
x	1.301	.769
w	1.128	.886

حيث تشير نتائج مصفوفة الارتباطات على عدم وجود ازدواج خطي للمتغيرات المستقلة كما هي موضحة في جدول (4)، وكذلك على عدم وجود الازدواج الخطي للمتغيرات المستقلة مع المتغير التابع الربحية بطريقة التضخم والتفاوت، كما هي موضحة في جدول(4)، وعليه يمكن استعمال طريقة المربعات الصغرى في إيجاد معادلة الانحدار الخطي وتم أيضا استخدام بعض الطرق الإحصائية التي من شأنها تخفيض وتخفيف بعض المشاكل المتعلقة باختبارات الانحدار مثل مشكلة Heteroscedasticity. هذه الاجراءات الاحصائية تضمنت استخدام اختبار Test (White's 1980) وكذلك تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) Ordinary Least Square في أجراء اختبارات الانحدار.

4.10 اختبار فرضيات الدراسة:–

– تحليل الانحدار الخطي البسيط

يمكن التحقق من صحة النتائج السابقة بشكل أدق من خلال إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لمتغير الدراسة المستقل مع المتغير التابع الذى يتمثل الربحية، وبالتالي اختبار الفرضة الرئيسية الاولى، وذلك على النحو الآتي:

- الفرضية الرئيسية الاولى: تنص على أنه "يؤثر مقياس العائد على راس المال المعدل بالخطر RAROC تأثيرا جوهريا سالبا على الربحية ".

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم حساب معامل الانحدار الخطي البسيط، وذلك على النحو التالي:

$$y = \beta_0 + \beta_2 x + \varepsilon$$

حيث أن:

y: يمثل المتغير التابع (الربحية)،

x : يمثل المتغير التفسيري أو المستقل(العائد على راس المال المعدل بالخطر RAROC)،

β0: قيمة ثابت،

β2 : معامل الانحدار الخطي،

ε: الخطأ العشوائي.

جدول (5)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط العائد على راس المال المعدل بالخطر على الربحية

المتغير	(β) الغير قياسية	الخطأ المعياري	(β) قياسية	(f)	الدلالة الإحصائية
الثابت	-.648	.026	-	54.344	.000
X	.703	.095	.607		
R^2= .369		R= .607			

يتضح من الجدول (5) أن قيمة معامل الارتباط بين العائد على راس المال المعدل بالخطر (x_2) و الربحية قد بلغت (.607) أكبر من المتوسط، وهذا يدل على وجود ارتباط فوق المتوسط بين العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية، وأن قيمة معامل التحديد (التفسير) قد بلغت (.369)، ما يعني أن حوالي (36.9٪) من التغير في الربحية يفسره التغير في العائد على راس المال المعدل بالخطر، وأن (63.1٪) الباقية تدل على أن هناك عوامل أخرى توثر في الربحية غير العائد على راس المال المعدل بالخطر، أما قيمة (f) فقد بلغت (54.344) وقيمة الدلالة الإحصائية (.000)، وهى قيمة دالة عند مستوى (α=0.01) مما يؤكد تفسير النموذج من الناحية الإحصائية. وبما ان العلاقة ذات دلالة احصائية اذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة وهي: "يؤثر مقياس العائد على راس المال المعدل بالخطر RAROC تأثيرا جوهريا موجبا على الربحية ".

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

–تحليل الانحدار الداعم (Moderating Regression Analysis)

في هذا الجانب يتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية الثانية وذلك على النحو التالي:

تنص الفرضية الرئيسية الثانية والتي تم صياغتها في صورة فرض العدم على أنه "لا يوجد أثر للمتغير الداعم نوعية القروض لدعم العلاقة بين العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية".

يوضح الشكل (2) أن نتيجة التأثير نوعية القروض كمتغير داعم للعلاقة بين العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية، والتي كان له تأثير سلبي معنوي، لذلك تم عدم قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر للمتغير الداعم نوعية القروض لدعم العلاقة بين العائد على راس المال المعدل بالخطر و الربحية".

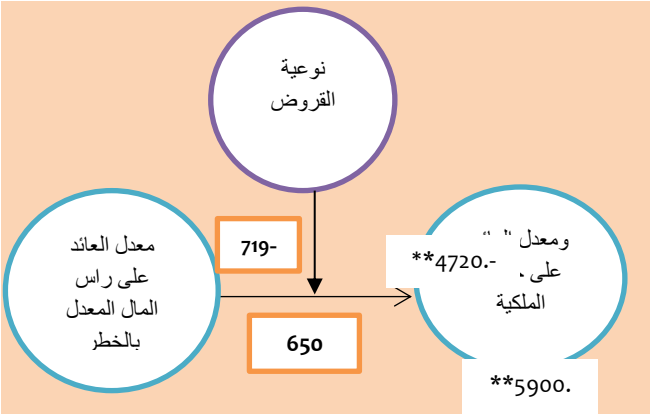

شكل (2) أثر المتغير نوعية القروض لدعم العلاقة بين معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر ومعدل العائد على حقوق الملكية.

في هذا الجزء تم إجراء الكشف عن تأثير نوعية القروض كمتغير داعم لعلاقة معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية، حيث يمكن نمذجة أثر للمتغير الداعم (نوعية القروض) لدعم علاقة معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية ، على النحو التالي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x + w\,(\beta_2 + \beta_3 x) + e$$

حيث أن:

y : تمثل المتغير التابع (الربحية)،

x : تمثل المتغير التفسيري معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر ،

w : تمثل المتغير الدعم (نوعية القروض)

β_0 : قيمة ثابت،

$\beta_3, \beta_2, \beta_1$: معاملات الانحدار الخطي،

ε: الخطأ العشوائي.

جدول (6)

ملخص نموذج الانحدار الداعم (نوعية القروض)

يوضح الجدول (**6**) أن القيمة الإحصائي الاختبار (**f**) للنموذج وجدت أنها ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية

مجموع متوسط الإخطاء **MSE**	إحصائي الاختبار **f**	درجة الحرية الاول **df1**	درجة الحرية الثانية **df2**	الدلالة الإحصائية
0.0448	22.198	3	91	.000
R^2= .423		R= .650		

1٪ (**p-value = 0.000**)، هذا يعني أن النموذج ملائم بما يكفي لشرح تأثير المتغير المستقل (العائد على راس المال المعدل بالخطر) على المتغير التابع (الربحية) بدعم نوعية القروض كمتغير داعم للعلاقة، وأن قيمة معامل ارتباط (**R**) مساوية (.650) وهي قيمة أكبر من المتوسط للعلاقة بين العائد على راس مال المعدل بالخطر والربحية، وأن معامل تحديد (**R2**) يساوي (.423)، ما يعني أن (42.3٪) من التغير في الربحية يفسره التغير في العائد على راس المال المعدل بالخطر.

علاوة على ذلك، تظهر نتائج معاملات الانحدار النموذج في الجدول (**7**)، حيث أظهرت النتائج أن تأثير المتغير الداعم (نوعية القروض) على العلاقة بين العائد على راس المال المعدل بالخطر و الربحية لهما تأثير ما يعني وجود تأثير للمتغير الداعم نوعية القروض لدعم الأثر العائد على راس المال المعدل بالخطر

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

على الربحية، كما يوضح الجدول (7)، أيضًا أن تأثير التفاعل نوعية القروض والعائد على راس المال المعدل بالخطر ليس لهما تأثير على الربحية في هذا النموذج عند مستوى معنوية 5٪.

وبناءً على ملاءمة النموذج للمتغير المستقل (x) لمعرفة تأثيره على المتغير التابع (y) تبين أن العائد على راس المال المعدل بالخطر تؤثر على متغير الربحية، ما يعني وجود تأثير للمتغير الداعم نوعية القروض لدعم العلاقة بين العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية ، وبما ان العلاقة ذات دلالة احصائية اذا يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر للمتغير الداعم نوعية القروض لدعم العلاقة بين العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية.

جدول (7)

نتائج أثر المتغير الداعم نوعية القروض لدعم العلاقة بين العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية

النموذج		*B*	Std. Error	(T)	P-value
	قيمة الثابت	-.838	.086	-9.769	0.000
	x	.719	.359	1.999	0.048
	w المتغير الدعم	-.225	.096	-2.345	0.021
	التفاعل (*w*x*)	.026	.405	.065	0.948

وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة التي أشارت إلى أنه كلما كانت المؤسسات المالية أكثر تعرض للقروض ذات المخاطر العالية زاد تراكم الديون غير المدفوعة وقلت الربحية .

وبالرغم من الدور الكبير الذي لعبته المصارف التجارية في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية لمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلا ان الباحثان يعزيا على وجود تأثير سلبي لنوعية القروض الى الصعوبات التي تواجهها المصارف فيما يتعلق بعدم انتظام سداد القروض التي منحت لبعض الأفراد وبعض الجهات الاعتبارية العامة، وكذلك القروض التي منحت بضمان الخزانة العامة وخاصة المشروعات والشركات وذلك خلال الفترة التي صارت فيها الاحداث في 2011 الى الان وكذلك الشركات التي تم الزحف عليها أو دمجها أو تصفيتها دون استرداد أموال المصارف من هذه الجهات، وعلى الرغم من قدرة المصارف على استرداد جزء من القروض الممنوحة للأفراد والمرهونة برهن العقارات الا ان العادات والتقاليد الموجودة في ليبيا تعرقل بيع هذه العقارات.

– تحليل الفروق في النتائج بين المصارف

في هذا الجانب يتم التحقق من صحة الفرضية الرئيسية الثالثة وذلك على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة والتي تم صياغتها في صورة فرض العدم على أنه: **"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية تعزى متغير المصارف (الوحدة، الصحاري، الجمهورية، التجاري الوطني والتجارة والتنمية)"**.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

***الفرضية الفرعية الاولى**

"لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر تعزى متغير المصارف التجارية الليبية (الوحدة، الصحاري، الجمهورية، التجاري الوطني والتجارة والتنمية)".

لاختبار صحة الفرضية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (One way ANOVA)، وذلك على النحو التالي:

جدول(8)

تحليل التباين لاتجاه واحد معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر على حسب المصارف التجارية الليبية

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

المؤشر	المصارف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية	المقارنات المتعددة
معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر	م1 = الوحدة	19	.790	.4237	.779	
	م2 = الصحاري	19	.803	.3323		
	م3 = الجمهورية	19	.846	.3362		
	م4= التجاري	19	.759	.4291		
	م5= التجارة	19	.903	.2923		
	المجموع	95	.820	.3623		

يتضح من الجدول (8) أن معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر (RAROC) وفقاً للمصارف التجارية الليبية قد كانت غير دالة إحصائياً (.779) عند مستوى الدلالة 5٪، وعليه يمكن القول أنه لا توجد فروق في معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر يمكن أن تعزى للمتغير المصارف، ما يعني أن معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر لدى المصارف التجارية الليبية لا توجد لديهم اختلافات في المخاطر، حيث تبين أن جميع المصارف محل الدراسة تقريبا متساوية في معدل العائد عل راس المال المعدل بالخطر.

*** الفرضية الفرعية الثانية:**

تنص الفرضية الفرعية الثالثة والتي تم صياغتها في صورة فرض العدم على أنه "لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية في الربحية تعزى لمتغير المصارف التجارية الليبية (الوحدة، الصحاري، الجمهورية، التجاري الوطني والتجارة والتنمية)".

لاختبار صحة الفرضية الفرعية الثانية تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار (One way ANOVA)، وذلك على النحو التالي:

جدول(9)

تحليل التباين لاتجاه واحد للربحية على حسب المصارف التجارية الليبية

المؤشر	المصارف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدلالة الإحصائية	المقارنات المتعددة
معدل العائد على حقوق الملكية	م1 = الوحدة	19	.161	.0893	.007**	م1> م3* ، م5**
	م2 = الصحاري	19	.194	.0911		
	م3 = الجمهورية	19	.235	.1281		
	م4= التجاري	19	.187	.0606		
	م5= التجارة	19	.282	.1417		
	المجموع	95	.212	.1123		

يتضح من الجدول (9) أن معدل العائد على حقوق الملكية وفقاً للمصارف التجارية الليبية قد كانت دالة إحصائياً (.007) عند مستوى الدلالة 1٪، وعليه يمكن القول أنه توجد فروق في معدل العائد على حقوق الملكية يمكن أن تعزى لمتغير المصارف، كما تم استخدام اختبار المقارنات المتعددة (Tukey HSD) للكشف عن الاختلافات في الربحية تين أن جميع المصارف تقريبا متساوية ماعد مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية لهما ربحية أعلى مقارنة بالمصارف التجارية محل الدراسة، ما يعني أن الربحية لدى مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية تعكس أن المصرفين لهم ربحية أكبر مقارنة بالمصارف التجارية محل الدراسة.

5.10 النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقنية معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر(RAROC) واثر هذه التقنية على الربحية في المصارف التجارية الليبية سواء كان سلبا لتفاديها أو التقليل منها أو كان إيجابيا لمحاولة زيادتها وتعظيمها، وكذلك الوصول إلى نتائج من شأنها المحافظة على أرباح المصارف التجارية وتحسين ربحيتها ومعالجة العوامل التي تؤدي إلى تحقيق خسائر أو تخفيض الربحية. وبناء على ما تم استعراضه في هذه الدراسة من إطار نظري وتحليل مالي وإحصائي سوف يتم استخلاص نتائج الدراسة ومقارنتها بالأدب المحاسبي والدراسات

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

السابقة بالإضافة إلى اقتراح بعض التوصيات في ضوء نتائج الدراسة التي يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الأداء في المصارف التجارية الليبية.

1.5.10 النتائج.

– أوضحت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط بين معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية في جميع المصارف، وكانت قيمة الدلالة الإحصائية (.000)، وهي قيمة دالة عند مستوى (α=0.01) مما يؤكد تفسير النموذج من الناحية الإحصائية. وتأتي هذه النتيجة متناسقة ومتوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي كذلك اتفقت مع دراسة عرابي (القذافي والشريف، 2017)،التي اشارت إلى وجود تأثير إيجابي هام لمؤشر الاداء المشتق من رأس المال الاقتصادي على الربحية حيث يؤدى التحسن في مؤشر الاداء المعدل بالمخاطر على أساس رأس المال الاقتصادي إلى تحسن مؤشر العوائد السنوية للأسهم (علاقة ارتباط طردية).

– اظهرت نتائج الدراسة ان هناك تأثير لمتغير معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر على الربحية وبعدما تم ادخال متغير نوعية القروض كمتغير داعم يدعم العلاقة زاد التأثير، وكانت النتائج أن المتغير الداعم (نوعية القروض) اثر على العلاقة بين معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر والربحية حيث كان له تأثير سلبي معنوي فوق المتوسط مما يعني وجود تأثير لمتغير الداعم نوعية القروض لدعم الأثر معدل العائد على راس مال المعدل بالخطر على الربحية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (القذافي و الشريف،2017) التي أشارت إلى أنه كلما كانت المؤسسات المالية أكثر تعرض للقروض ذات المخاطر العالية زاد تراكم الديون غير المدفوعة وقلت الربحية، ويعزي الباحثان على وجود تأثير سلبي لنوعية القروض بسبب الصعوبات التي تواجهها المصارف والمرتبطة بعدم انتظام بعض الافراد والجهات الاعتبارية العامة في سداد القروض التي منحت لهم، وكذلك القروض التي تم اعطاها بضمان الخزانة العامة و خاصة المشروعات والشركات وذلك خلال الفترة التي صارت فيها الاحداث في 2011 الى الان وكذلك الشركات التي تم الزحف عليها أو دمجها أو تصفيتها دون استرداد أموال المصارف من هذه الجهات، وعلى الرغم من قدرة المصارف على استرداد جزء من القروض الممنوحة للأفراد والمرهونة برهن العقارات الا ان العادات والتقاليد الموجودة في ليبيا تعرقل بيع هذه العقارات.

– بينت نتائج الدراسة عنما تم الكشف عن الاختلافات في درجة معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر بين المصارف محل الدراسة انها كانت غير دالة إحصائياً (.779) عند مستوى الدلالة 5٪، وعليه يمكن القول أنه لاتوجد فروق في معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر يمكن أن تعزى لمتغير المصارف، ما يعني أن معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر لدى المصارف التجارية الليبية لا توجد لديهم اختلافات في المخاطر، حيث تبين أن جميع المصارف تقريبا متساوية في معدل العائد على راس المال المعدل بالخطر. و مما تؤكد هذه النتيجة أن المصارف التجارية الليبية كلها تعمل في بيئة لا تختلف فيها المخاطر.

– بينت نتائج الدراسة عندما تم الكشف عن الاختلافات في درجة معدل العائد على حقوق الملكية وفقاً للمصارف التجارية الليبية قد كانت دالة إحصائياً (.007) عند مستوى الدلالة 1٪، وعليه يمكن القول أنه توجد فروق في معدل العائد على حقوق الملكية يمكن أن تعزى لمتغير المصارف، كما تم استخدام اختبار المقارنات المتعددة (Tukey HSD) للكشف عن الاختلافات في الربحية تين أن جميع المصارف تقريبا متساوية ماعد مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية لهما ربحية أعلى مقارنة بالمصارف التجارية محل الدراسة، ما يعني أن الربحية لدي

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

مصرف الجمهورية ومصرف التجارة والتنمية تعكس أن المصرفين لهم ربحية أكبر. وتأتي هذه النتيجة متوافقة مع ما تقدمه هذه المصارف من خدمات جعلتها في المصاف الاول مقارنه بالمصارف محل الدراسة، ويعزي الباحثان ارتفاع الربحية في مصرف التجارة والتنمية بسبب التدفق الهائل للودائع لدى هذا المصرف نظراً لتميز نشاطه وخدماته الحديثة، وأيضا بسبب زيادة رأس المال 100% خلال السنوات 2002/2001/2000م مقارنة بفترة تأسيسها وبزيادة أخرى بنسبة 122%مقارنة بالثلاثة سنوات السابقة، كما ان هذه الزيادة في الموارد الذاتية تعزز ثقة الجمهور في المصرف وتمكنه من التوسع في حجم الائتمان الذي يمنح وبالرغم من القيود المفروضة على هذا المصرف من قبل المصرف المركزي ومنعه من استغلال أمواله في القطاع العام .

2.5.10 التوصيات:

– يجب على المصارف التجارية الليبية أن تأخذ في الاعتبار المجموعة الكاملة لمخاطر التشغيل ذات الأهمية النسبية التي تؤثر على عملياتها، بما في ذلك مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق الإجراءات الداخلية والأشخاص والنظم، وكذلك الناتجة من أحداث خارجية.

– زيادة التركيز و الاهتمام بدراسة أوضاع العملاء الراغبين في الاقتراض من المصرف وذلك للتأكد من قدرة العملاء علي الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المصرف وأخذ الضمانات الكافية والملائمة للحيلولة دون تعثر هؤلاء العملاء وفقد المصرف لجزء من التسهيلات كديون متعثرة، مما يضطره لتكوين مخصصات ديون مشكوك فيها لمواجهة الديون الرديئة والتي يكون لها أثر سلبي علي ربحية المصرف.

– يجب التركيز على تحديث وتطوير التكنولوجيا المصرفية مما ينعكس ايجابيا على رفع كفاءة عمليات التشغيل وكذلك تحسين الإنتاجية وتحسين مستوى وسرعة تقديم الخدمة للعملاء، مما يؤدي ذلك الى زيادة الأرباح وأيضا التركيز على فخامة المباني لجذب عملاء ومستثمرين أكثر للمصارف مما يجعلها تحقق الربح بشكل غير مباشر

– يجب على المصارف التجارية الليبية عدم الاعتماد على المصدر التقليدي للدخل والذي يتمثل في الفروقات بين الفوائد الدائنة والعمولات المقبوضة من المقترضين والمدفوعة للمودعين، بل يجب عليها الاهتمام والتركيز على الإيرادات الأخرى التي تأتي من الخدمات المصرفية المتنوعة لتحقيق معدلات ربحية عالية دون المساس او التضحية بالسيولة والأمان.

– يجب زيادة الاهتمام بإدارة الخصوم وذلك بالتركيز ودراسة عناصر المديونية وبالأخص الودائع التي تعتبر المصدر الرئيسي لأموال المصارف التجارية لكي تستطيع المصارف من تحديد النسبة التي يمكن استخدامها في التوظيف بما يجنبها مخاطر العسر المالي وكذلك التركيز بدراسة عناصر حقوق الملكية بصورة ادق واكثر تفصيلا لإعادة هيكلة هذا البند طبقاً للمعايير الدولية التي نص عليها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م والاستفادة من هذا البند كعنصر مهم في زيادة ربحية المصارف .

– يجب على المصارف التجارية الليبية التعمق في تقنيات الهندسة المالية المتعلقة بإدارة المخاطر، و نمذجتها وتطويرها مما يقدم لها ادوات تعزز من تسارع وتيرة مسيرة نموها وازدهارها، مما يعزز من الثقة بها امام العامة

11–المراجع

اولا: المراجع العربية

أ: الكتب

1. حسني، فلاح حسن و الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (2000)، "إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر"، عمان : دار وائل للنشر.

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

2. عبد الحميد، طلعت، (1991) "إدارة البنوك الاستراتيجية والتطبيق"، القاهرة : دار الكتب المصرية.
3. عبدالله، خالد أمير،(2014)، العمليات المصرفية "الطرق المحاسبية الحديثة"، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن–عمان.
4. عيسى، مهند حنا نقولا،(2010)، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن–عمان.
5. هندي، منير ابراهيم، (2011)، ادارة المنشاة المالية واسواق المال، الطبعة الثالثة، طبعة دلتا، الاسكندرية، مصر.

ب: الدوريات

6. سعيد، بلال نوري و سعيد، عبدالسلام لفتة،(2016)، تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد37.
7. صيام، وليد زكريا و خريوش، حسني على (2002)، "العوامل المؤثرة في ربحية البنوك التجارية في الأردن"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية، مجلة جامعة الملك عبدا لعزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 16،العدد 2
8. العامري، براس محمد عباس و الإمام، أمين صلاح الدين محمد،(2012)، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر(RAROC) في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 7، العدد21.
9. عرابي، صلاح احمد محمد، (2017)، قياس أثر مؤشر الاداء المعدل بالمخاطر على أساس رأس المال الاقتصادي على مؤشرات الاداء التقليدية للمخاطر مع التطبيق على البنوك الاردنية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 37، العدد 1 .
10. القذافي ، محمد الطيب و الشريف، نبيل امجيحيد، (2017)، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية ، العدد الثالث.
11. ممدوح، منى المولا، (2005)، العوامل المؤثرة على ادارة المخاطر، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، جامعة اليرموك، العدد 160.
12. نوري، كرار نزار، وسعيد، بلال نوري،(2017)، استخدام مؤشرات مخاطرة رأس المال في تقييم الربحية المصرفية دراسة تطبيقية – مقارنة بين مصرفي الاردني والقاهرة عمان، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرخة والتطبيقية، جامعة بابل العراق، المجلد 22 ، العدد0،

د: الرسائل العلمية

13. ابوكمال، مرفت علي، (2007)، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل" II رسالة ماجستير غير منشورة .
14. بن عبدالحليم، ساره،(2012)، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة ام البواقي.
15. خليل، منى على محمد، (2019)، اطار مقترح لاستخدام منتجات الهندسة المالية في ادارة المخاطر المصرفية ربطه بالمحاسبة "دراسة تطبيقية على القطاع

مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السابع – العدد الأول
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol 7 , No1)
https://doi.org/10.37375/esj.v7i1.2716
April 2024

المصرفي في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتورا غير منشورة، مصر: جامعة عين شمس .

16. عبدالحي، محمد عبدالحميد،(2014)، استخدام تقنيات الهندسة المالية في ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية، سوريا: جامعة حلب، رسالة دكتوراه غير منشورة.

ثانيا: المراجع الاجنبية

17. Gerhard Schroeck, (2002), Risk Management and Value Creation in Financial Institutions, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, P242.
18. Lumby, S. and C. Jones. (2011). Corporate Finance Theory and Practice. London: South – Western
19. Manurung et.al (2020),Determinants of RAROC of Bank using internal and External Bank Factor and Size as moderating Variable ,international journal of Advanced Science and Technology